

العولمة في المنظور المالي

د. محمد علي ابراهيم العامري*

١ - المقدمة

العولمة هي مصطلح يعبر عن ظاهرة او ايولوجية ، او قد يكون خليطا من الاثنين ، وهي بالمحصلة تيار عالمي له جذوره التاريخية ، حيث ان العولمة موجودة منذ القرن السادس عشر . ان العولمة هي رأسمالية بطريقة جديدة ، فقد تكون عولمة قسرية ، ذوق ، ادب ، اخلاق . ان ثقافة العولمة هي الاستسلام . أي بروز ثقافة كلية شاملة ، وهذا الشمول الثقافي ناجم عن العولمة الشاملة، وبالتالي تغيب معها الثقافات ذات الخصوصيات القومية ، أي انه تسود ثقافة شاملة . وطبقا لمفهوم العولمة فان سيادة الدولة تعد امرا منتها ، أي ينبغي ان تنسى قضية السيادة ، وان انكار السيادة يعني انكار الثقافة ، لانه اذا لم تكن هناك دولة ، فليس هناك سيادة للثقافة الوطنية ، لانه لاوجود لثقافة وطنية بدون دولة وطنية تحافظ على مقومات الوطن ، واقتصاد الوطن ، والاسرة المحلية ، وعندما ينسى الانسان سيادة الدولة فكأنما نسي ثقافته وهويته . فالرأسمالية تتجه الى ترسيخ مبدأ تضاول دور الدولة وسيادتها على اقليمها السياسي لحل التناقض التاريخي الذي عانت منه . فقد كان التناقض الاساسي في الرأسمالية طول تاريخها بين اقتصاد عالمي بالضرورة وسياسة اقليمية بحكم ان السيادة السياسية محكومة بأقليم الدولة . وما كان يعترض سياسة التدويل الرأسمالي او العولمة الرأسمالية هو الدولة الاقليمية والتي تغلبوا عليها في الزمن القديم بالاستعمار ، ثم جاءت حركات التحرر الوطني فنفتت المحيط العالمي الذي كان موحدا بالاستعمار ، والان يسعى الرأسماليون لتحقيق السيطرة البديلة للسيطرة الاستعمارية من خلال العولمة .

٢ - عولمة التمويل :

ان اولى مراحل العولمة هي عولمة التجارة والاستثمارات المالية ، لهذا فان فكرة العولمة الجديدة هي فتح الاسواق الجديدة لاستيعاب السلع ورؤوس الاموال . فرأس المال الهائل في العالم اليوم يقدر بـ ٤٠٠ بليون دولار ، هو في حالة بحث دائم عن استثمارات وبالتالي لا بد ان تفتح اسواق المال . وقد اصبح للتطورات المالية العالمية تأثيرها المتزايد في مجال التمويل والتداول الدولي . خاصة بعد ان اصبح العالم مترابطا الى حد بعيد وان امكانية الاتصال بأية بقعة من بقاعه تتم خلال دقائق او ثوان معدودة .

ومن بين التطورات المالية الدولية هو التطور الذي حصل في سوق النقد الاوربي ، او سوق الدولار الاوربي (اليورو دولار) الذي يعتبر بمثابة سوق مالي دولي ، في بداية الخمسينيات عندما بدأت المصارف تدفع فوائد على ايداعات المستثمرين بالعملة الاجنبية ، أي ان معظم الانشطة

* استاذ / ادارة الاعمال (الادارة المالية) / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المالية الاولى حدثت في اوربا . وقد كانت العملة الاجنبية الشائع استخدامها هي الدولار الامريكي . وقد اصبح هذا النظام فيما بعد نظاما عالميا (Global) ، يطلق عليه نظام النقد الاوربي Euro currency System .

وفيما بعد فقد لعبت المصارف التجارية ومصارف الاستثمار دورا هاما في مجال سوق النقد الاوربية ، وسوق السندات الاوربية . لاسيما بعد دخول المصارف الامريكية في هذا المجال . ففي البداية كانت المصارف التجارية ومنذ فترة طويلة تقوم بدور هام في تمويل الصادرات والواردات . وقد قامت هذه المصارف بزيادة عدد فروعها في الخارج ، وزادت من عملياتها الخارجية وانشطة الاقراض . كما قامت بالاشتراك في اتحاد مالي Consortims مع المصارف التجارية الاجنبية (أي المصارف المتخصصة في اقراض مشروعات الاعمال) ومصارف الاستثمار لتقديم كافة اشكال خدمات التمويل الدولي ، وبشكل خاص تمويل المشروعات الدولية . ويتضمن هذا النوع من التمويل مشروعات استثمارية ضخمة خاصة المشروعات المشتركة Joint Venture بين الحكومة وشركات عالمية خاصة ، حيث يتم تمويل هذه المشروعات من الحكومة ومن مصادر دولية ، وغالبا ما يكون التمويل من خلال مجموعة المصارف التي تتعامل في السوق الاوربية بالدولار .

اما مصارف الاستثمار الامريكية فهي الاخرى تقوم بدور فعال في نشاط سوق النقد الاوربي او بشكل رئيس للعملاء الامريكيين ، اذ قامت هذه المصارف بأنشطة مساهمة مشتركة مع البنوك التجارية والاستثمارية الخارجية وكذلك افتتحت مكاتب فرعية لها بالدول الاجنبية . وساهمت في مجموعة الاكتتاب الدولي التي قامت بتطوير سوق السندات الاوربية . وتمثل فترة استحقاق السندات الاوربية اطول فترة استحقاق في سوق النقد الاوربي . وتتاح هذه السندات للبيع في اكثر من دولة من خلال مجموعات المصارف الاستثمارية الدولية ووكلاء الاكتتاب والمصارف الاخرى، وما زال الدولار الامريكي يستخدم في هذه السوق . كما ان دخول الشركات الاجنبية مجال التمويل من خلال سوق السندات الاوربية قد شجع على استخدام السندات الاوربية القابلة للتحويل ، وهذه السندات الخاصة بالشركات الامريكية تمتاز بأنها تحمل معدلات فائدة منخفضة نسبيا . وطالما ان سوق السندات متسع ، فإنه يمكن بيع كميات كبيرة منها . وهذا يمثل احدى الطرائق لتحويل ملكية الشركات الامريكية والتي لها استثمارات ضخمة وعمليات كبيرة في مختلف دول العالم الى ملكية عالمية Global Equity .

لقد ساعد سوق السندات الاوربي على جعل اسواق رأس المال في الدول الاوربية تتصف بالعالمية، وذلك لان هذه السوق تكفل لهم بيع اوراقهم المالية للمستثمرين من مختلف الدول الاوربية ، كما يؤدي سوق السندات الاوربية دورا هاما في عمليات التسويات المالية من خلال تشجيعه للتدفق الخارجي للاموال .

٣-١ عولمة التداول في الاسواق المالية

لقد ازدادت في المدة الاخيرة اهمية الاسواق المالية والاوراق المالية الدولية ، اذ لم يكن التعامل في البورصات حتى عهد قريب يأخذ مثل هذا الاهتمام الذي هو عليه الان ، حيث فتحت البورصات للجميع ، مواطنين واجانب ، واصبح التداول اليومي يفوق ملايين الدولارات لقد كان التداول والتعامل في الاسواق المالية حتى الخمسينات محكوما بعوامل محددة ، من بينها الرقابة الصارمة على التعامل بالنقد وتصديره ، الامر الذي كان يتطلب موافقة البنوك المركزية . لذلك كان انتقال الاموال بين الاسواق المالية العالمية محدودا .

التطور الذي حصل في هذا المجال هو في عام ١٩٧١ عندما اوقفت الولايات المتحدة الامريكية التعامل بنظام صرف الذهب Gold Standard ، وعلى اثر ذلك تم تخفيض سعر الدولار . وبدأ عهد جديد في النظام النقدي الدولي يعتمد مبدأ ترك اسعار صرف العملات تتبدل بحرية بالنسبة للدولار والذهب ، وقد سمي بنظام صرف العملات العائم الذي مازال مستمرا لحد الان .

٣-٢ عولمة الاسواق المالية

لقد مهدت الاحداث المالية السابقة الطريقة لعولمة الاسواق المالية ، اذ شجع ذلك على نمو الاستثمارات الاجنبية ، وبالتالي تزايد تدفق الاموال بين الاسواق العالمية ، مما انعش هذه البورصات . واصبحت هناك خيارات متعددة امام المنتج من حيث شراء الخامات ، ويجاد العمالة الماهرة ، والاسواق لانتاجه . وبسبب ذلك اصبحت كثير من الشركات الكبيرة شركات عالمية . كما اندمج الكثير من الشركات والمصارف لتصل رؤوس اموالها الى ملايين الدولارات . ودعم هذا الاتجاه تضاعف رحلات الطائرات والتقدم في قطاع الاتصالات وكذلك استخدام الفاكس والكمبيوتر وظهور الانترنت . كذلك كان لانفتاح اسواق شرق اوربا وروسيا والصين دور فعال ، كما ان التقدم والنمو الكبير لدول جنوب شرق اسيا وظهور النمو هناك من الاسباب التي شجعت على نمو الاستثمارات الاجنبية وبالتالي تزايد تدفق الاموال بين الاسواق العالمية مما انعش البورصات العالمية في الاسواق تفتح للمنتج الخيارات من اين يشتري الخامات واين يجد العمالة الماهرة واين يوطن انتاجه او يبيع هذا الانتاج . وهذا يؤدي ليس فقط الى استقرار اوضاع التجارة الدولية بل وايضا الى خفض تكلفة الانتاج ويساعد الكثير من الدول التي تتوطن بها الصناعات على النمو وارتفاع مستوى المعيشة بها . وهذا واضح في مجالات صناعة السيارات والالكترونيات والبتترول . واصبحت الكثير من الشركات الكبيرة المعروفة شركات عالمية مثال ذلك شركات Daimler / Chrysler / Exxon / Mobil بالاضافة الى العديد من البنوك وبيوت السمسرة الكبيرة .

٣-٣ حجم التداول في الاسواق المالية

لقد اصبح التعامل في الاسواق المالية مستمرا على مدار ٢٤ ساعة ، واصبحت مؤشرات الارقام القياسية للاسواق المالية التي تعكس التعامل فيها وتقلباته لحظة بعد اخرى تحت تصرف المتعاملين اولا بأول . وقد ساعد على ذلك استخدام تكنولوجيا الاتصالات: الفاكس ، الانترنت . الامر الذي مكن المتعاملين ايا كانت مواقعهم من الاتصال بسماسرتهم لتنفيذ قرارات استثماراتهم. كل ذلك ساعد في زيادة فاعلية الاسواق المالية ونمو حجم تعاملاتها وعالميتها . وقد ساعدت هذه العالمية على ادراج الاوراق المالية الصادرة في دولة معينة في بورصات الدول الاخرى . ولقد نتج تزايد تدفق الاموال الاجنبية بل وتزايد الحاجة اليها لاحداث التنمية في الدول النامية مع ظهور انواع جديدة للتعامل مثل المشتقات Derivatives وتزايد عدد العاملين والمتعاملين بهذه الاسواق وترامي اعمالها في الكثير من الدول وتضخم حجم التعامل في الاسواق ليلغ اكثر من بليون دولار في اليوم الواحد كما في بورصة نيويورك . واصبح التعامل يتم عن طريق التلفزيون والفاكس والانترنت من جميع انحاء العالم .

٣-٤ الارقام القياسية كمؤشرات لاتجاهات التداول :

ان حجم التعامل اليومي في الاسواق المالية وكذلك تفاؤل المتعاملين او تشاؤمهم يتوقف على الارقام القياسية لمؤشرات اسعار الاوراق المالية التي تنبئ عن الاوضاع الاقتصادية الدولية ، واتجاهات التعامل في الاسواق المالية من لحظة لاخرى . ومن خلال ذلك يتمكن المحللون والمتعاملون في الاسواق المالية من الوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتغيرات الدولية ، والتغيرات التي تطرأ على هذه المؤشرات ، واتخاذ قراراتهم الاستثمارية في ضوء ذلك . كذلك تنبؤ هذه المؤشرات عن نمط دورات الاسواق المالية .

ويوجد في الولايات المتحدة الامريكية (١٩) تسعة عشر مؤشرا للارقام القياسية للاوراق المالية، ومؤشر نيكية في اليابان ، وغيرها في بريطانيا والمانيا وان معدل النمو في الاسواق يستدل عليه من الارتفاع في المؤشرات القياسية .

ان التعامل في الاسواق وحجمه اليومي وكذلك تفاؤل المتعاملين Bullish او تشاؤمهم Bearish يتوقف على ما تنقله لهم الارقام القياسية التي تعكس اتجاهات التعامل في السوق من لحظة لاخرى ، والتي تعتبر سجلا لهذا التعامل على مدى الايام والتاريخ . وقد يكون للسوق مؤشر واحد أي رقم قياسي وحيد ، وقد يكون للسوق الواحدة عدة ارقام قياسية . فالسوق الامريكية تتكون من عدد من البورصات ولكل منها رقم قياسي او اكثر ، فالداو جونز Dow Johns اقدم المؤشرات واشهرها يضم ٥٥ شركة كبرى تسمى Blue chips ورغم اهميته فهو يعكس نسبة من التعامل في الاسواق الامريكية لا تتجاوز ٢٠% وهناك عدة ارقام قياسية اخرى امريكية تحت مسمى S & P (Standard & Poor) منها S & P ٥٠٠ الذي يعكس التعامل في ٥٠٠ شركة

كبيرة ويمثل ٨٠% من حجم التعامل وهناك S & P ٤٠٠ ويعكس التعامل في ٤٠٠ شركة من الشركات السابقة . وهناك مؤشرات رسل Russell منها رسل ٣٠٠٠ الذي يعكس التعامل في ٩٨% من مجموع السوق ومنها رسل ١٠٠٠ للشركات الكبيرة ورسل ٢٠٠٠ للشركات الصغيرة .

هذا بالإضافة الى مؤشر ناسداك NASDAQ وهو يشمل الشركات التي تضمها تلك السوق ويتم التعامل عليها وتسليمها بين السماسرة . ومعظم هذه الشركات شركات صغيرة ومتوسطة لا يتم التعامل فيها في سوق نيويورك NYSE او AMEX وان كانت تضم بعض الشركات الكبرى مثل Microsoft MCI وهناك الرقم القياسي Wilshire ٥٠٠٠ الذي يضم جميع الشركات التي تتداول اسهمها في اسواق الولايات المتحدة والتي كان عددها عند بدء هذا الرقم القياسي ٥٠٠٠ شركة تزايد عددها حتى بلغت ٦٥٠٠ شركة في عام ١٩٩٤ م والان فاقت السبعة الاف . وداخل مؤشر ويلشير هذا اكثر من مؤشر فمّن مؤشرات Wilshire مؤشر يضم ٧٥٠ شركة كبيرة ، واخر يضم ١٧٥٠ شركة متوسطة وثالث لباقي الشركات الاصغر حجما .

ومن الارقام القياسية المشهورة للتعامل في البورصات مؤشر الفاينانشيال تايمز FT ١٠٠ لانجلترا ٣٠ Dax لالمانيا CAC لفرنسا و Hang Seng لهونج كونج و NIKKIE لليابان . وهناك اسواق مالية ناشئة اخذت مكانا مرموقا في التعامل الدولي مثل كوريا الجنوبية والارجنتين والبرازيل والمكسيك والهند ، بالإضافة الى اسواق دول شرق اوربا ، وكذلك بعض الدول العربية مثل البحرين وقطر والبورصة المصرية .

كذلك تجدر الإشارة الى سوق موسكو التي حققت عام ١٩٩٩ م مضاعفة في اسعارها لارتفاع اسعار البترول والمعادن . ومن المتوقع استمرار هذا التقدم لسوق موسكو مع الاستقرار السياسي والاتفاق النهائي على مد خطوط انابيب البترول من كازاخستان واندريجان والتركان الى البحر للتصدير عن طريق روسيا بدلا من طريق تركيا او ايران.

ولايضاح مدى النمو في الاسواق تكفي الإشارة الى ان مؤشر DJ الذي رقمه عام ١٩٢٣ م مائه نقطة تضاعفت الى ٤٠٠ نقطة أي اربعة امثال بحلول عام ١٩٢٩ م وبلغت الف نقطة في اواخر الستينات واكثر من ٢٠٠٠ نقطة مع بداية التسعينات ، ووصل الى احد عشر الف نقطة خلال عام ٩٩ م وكان معدل نموه في العام الماضي نحو ٢٥% ، كذلك الحال بالنسبة للارقام القياسية للاسواق الاوربية ، فقد بلغ مؤشر FT لبريطانيا مؤخرا ما يزيد عن ٦٠٠٠ نقطة و DAX المانيا ٧٠٠٠ نقطة و CAC الفرنسي ٦٠٠٠ Hang Seng اكثر من ١٧٠٠٠ بينما لايزال مؤشر اليابان NIKKIE يحاول الرجوع الى ما كان عليه في عام ١٩٨٩ م حيث بلغ اكثر من ٣٨٠٠٠ نقطة ، والان يتذبذب حول ١٩٠٠٠ نقطة . وبالنسبة للمؤشرات الاخرى يتراوح مؤشر سنغافورة حول ٢٢٠٠ ، والمكسيك حول ٧٥٠٠ والهند حول ٦٠٠٠ نقطة .

يتأثر التعامل في الاسواق بعوامل متعددة ، منها الاستقرار السياسي والقرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية النقدية والمالية ، بجانب تفاؤل المتعاملين او تشاؤمهم بالنسبة للمستقبل للسياسة فان السوق الامريكية مثلا تحقق نموا اكثر تحت حكم الديمقراطيين عن الجمهوريين بمعدل لا يقل عن ٢ % .

كذلك تجدر الاشارة الى ان العلاقة بين التضخم ونمو الاسعار تعكسه الاحصاءات التالية : ففي الخمسينات زادت اسعار البورصة بنسبة ٤٨٦% وكانت معدلات التضخم ٢٥% بينما في الستينات زادت الاسعار بنسبة ١١٢% مقابل ٢٨% للتضخم وفي السبعينات زادت الاسعار بنسبة ٧٧% فقط لارتفاع معدلات التضخم الى ١٠٣% وفي الثمانينات زادت الاسعار الى ٤٠٣% والتضخم الى ٦٥% فقط ، وطالما استمرت معدلات التضخم متدنية ، كما هي عليه الان ، فمن المتوقع كما يقول خبراء بيت السمسرة Fidelity استمرار السوق الامريكية في تحقيق عائد لا يقل عن ٢٠% سنويا ، وان كان البعض الاخر يرى ان هذه النسبة ستكون في حدود ١٠% فقط معتمدين على استقرار الارقام السابق ذكرها قائلين ان تزايد ارقام التسعينات ترجع الى انخفاض ارقام داو جونز في الثمانينات وخاصة عام ١٩٨٧ م حيث انخفض هذا المؤشر بنسبة ٢٠% يوم الاثنين الاسود ويؤيدون هذا الرأي بالقول ان التزايد الذي حدث في مجموع الثمانينات يرجع الى الانخفاض الذي حدث عامي ٧٣ و ٧٤ حيث انخفض داو جونز بنسبة ٤٠% خلال اكتوبر ٧٣ م واكتوبر ٧٤ م بسبب ارتفاع اسعار البترول نتيجة لحرب اكتوبر .

٤- عولمة الشركات متعددة الجنسية

٤-١ نشأة وما هية الشركات المتعددة الجنسية

ان الاهتمام بظاهرة العولمة كان لا بد وان يتضاعف تحت تأثير التطورات والمشكلات التي برزت في البلاد الرأسمالية المتقدمة وفي البلدان النامية وارتبط بروزها بنشاط الشركات المتعددة الجنسية .

لقد انشأت الدول الرأسمالية الغربية - بعد الحرب العالمية الثانية - مؤسسات دولية وعقدت اتفاقيات بهدف وضع اسس مستقرة للانتماء والاستثمارات الدولية ، وكان من المؤمل ان يؤدي ذلك الى تحرير التجارة الدولية واستقرار المعاملات بين الدول ، غير ان الجهود التي بذلت في هذا المضمار لم تؤد الى الغاية المرجوه منها .

واستمرت الدول المتقدمة تعاني من العجز في ميزان المدفوعات ومن اختلال مركز عملاتها ، وفي خلال ذلك اكتشف ان لهذه المؤسسات العملاقة المسماة بالشركات المتعددة الجنسية تأثيرا عميقا على مجرى الحياة الاقتصادية لتلك الدول .

والثابت على سبيل المثال ، انها تستطيع ان تحرك مبالغ ضخمة من الارصدة النقدية ، وبالتالي تستطيع ان تهز مركز العملة في الدولة المعنية . كما انها توظف استثمارات هائلة في الصناعات القيادية في هذه الدولة او تلك ، الامر الذي يضاعف في النهاية من قدرتها في التأثير على الموارد المالية وميزان المدفوعات في البلد الذي تنشط فيه ، غير ان هذه القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسية قد ادت - وبكيفية حتمية - الى ان تصبح هذه المؤسسات مراكز حياة تؤثر في مراكز اتخاذ القرار السياسي ، بل انها تولد اثارا اجتماعية تشمل المجتمع ككل .

اما في دول العالم الثالث (دول الجنوب) ، فقد استمر تقسيم العمل الدولي فيها كما كان من قبل ، وظلت - بوجه عام - وتحت تأثير الشركات المتعددة الجنسية ، مجرد مورد للمواد الاولية . ذلك ان هذه الشركات استطاعت ان تسيطر في غالبية هذه الدول على اهم الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، وفي النهاية لم يكن كشف الحساب الختامي مشجعا ، عندما اكتشفت كثرة من هذه الدول ان اهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يتح لها ان تحقق ، وان الهوة التي تباعد بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة لم تنزل في اتساع ، وكانت هذه النتيجة كافية لكي تغري عددا من الدول النامية بالشروع في طرق قضية الشركات المتعددة الجنسية محل اهتمام المجتمع الدولي ككل ، وهكذا دخلت الامم المتحدة حلبة البحث والدراسة في هذا الموضوع ، وقدم المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع لها دراسات وتحليلات على جانب كبير من الاهمية .

تعرف الشركة متعددة الجنسية بانها اية مؤسسة ذات فرع او شركة منتسبة او شركة تابعة اجنبية واحدة او اكثر وتنخرط في الاستثمار ، في موجودات انتاجية او مبيعات او انتاج او تشغيل الفروع والتسهيلات الاجنبية .

اما التعريف الضيق فينتجه الى استيفاء شروط معينة لاحكام التعريف مثل نمط النشاط ، "فهي شركات انتاجية ، او حد ادنى من الشركات المنتسبة *Affiliates* وليكن ٦ شركات او حد ادنى من المساهمة الاجنبية في النشاط وليكن ٢٥% من اجمالي الموجودات او المبيعات او العمالة ." والواقع ان ما هو جوهرى في مهمة التعريف هو تحديد مدلول صفة " تعدد الجنسية " والاصح متعددة الجنسية *Transnational* وليس *Multinational* ، لان الاخير ينطبق على شركات تساهم في رأسمالها عدة حكومات ، ومن هنا تأتي التسمية المذكورة . اما الشركات مدار البحث فانها تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة - التي تمتع بها تلك الشركات . فاغلب الكتاب الغربيين يفتقرون الى الادراك الكافي للطابع والاساس القومي لهذه الشركات ، وعادة ما يقصدون الى اضافة صفة تعدد الجنسية بمعنى الشركات التي تخلصت من بعدها القومي واكتسبت جنسيات عديدة بقدر ما تمتلك وتسيطر على المشروعات والشركات في بلاد العالم ان ما يطلق عليه الشركات متعددة الجنسية ، هي بكل المقاييس شركة قومية تحتل مكانها اساسا في

اقتصاد ومجتمع الدولة المتقدمة الام ، ويصدق هذا الحكم بشكل خاص على كل من الملكية والادارة . فادارة الشركات التابعة واجمالي مجموعة الشركة تحتكرها الشركة الام ، وتحتفظ بيدها بالقرارات الاساسية كافة ، وبمهمة التخطيط والحساب والرقابة .. وكذلك فان ملكية المشروعات الاجنبية كامنه اساسا في الشركة الام فهي صاحبة الاستثمار الذي تعمل من خلاله شركاتها التابعة ، وفي حالة المشروعات المشتركة ، أي التي تكون فيها ملكية رأس المال مقسومة بين الشركات الام وشركات او حكومات اخرى ، تقوم الشركة الام بالسيطرة على العملية الادارية والتخطيطية الى درجة كبيرة وتطمئن الى ان المشروع المشترك يندمج في استراتيجيتها العالمية، وليس هناك استثناء على هذه القاعدة سوى حالتين نادرتي الحدوث . أي انه حتى في حالات الاندماج بين شركتين او استحواذ شركة على اخرى ، لا يوجد نوع هام من التقسيم الحقيقي للملكية والادارة . وفي الحالات العديدة التي يستثمر فيها الاوربيون مثلا في شراء اسهم الشركات الامريكية في اوربا ، لانجد لهم أي نفوذ في ادارة او تكوين سياسات الادارة في الشركة ويقتصر دور المساهم على تمويل جزء من ميزانية الشركة وتصبح القضية كائنة في سيطرة رأس المال الامريكي على رؤوس الاموال الاجنبية التي تساعد على تمويل الشركات التابعة .

ولا يعني كذلك توظيف بعض الاشخاص من الجنسيات الوطنية في الدولة التي تنشط فيها تلك الشركات في ادارة الشركات التابعة الاجنبية ، أي مشاركة جديّة في الادارة التي تبقى بيد المركز الرئيس ، ولا يحتل هؤلاء سوى نسبة ضئيلة من الوظائف العليا في المركز الرئيس للشركة .

اما في ادارة الشركات التابعة ، فيمكن ان نجد نسبة اعلى من الشخصيات المحلية ، غير ان احتفاظ الادارة المركزية (المركز الرئيس) بالقرارات الاساس والمهمة بحيث لا تترك غير القرارات التفصيلية والتطبيقية وقليلة الاهمية بيد الشركة التابعة ، كما ان ربط قواعد الترقية الوظيفية بالولاء للشركة الام وتوجيهها يجعل اتجاه هؤلاء الموظفين المحليين (الوطنيين) يتجه نحو خدمة الشركة ومركزها الرئيس ولا يترك فرصة في الابتعاد عن توجيهاتها .

ان كل ما تقدم يقود الى انه على الرغم من قيام الشركات متعددة الجنسية ، بالعمل في عدة دول من بين دول العالم المختلفة ، الا انها تربط شبكة الشركات التابعة لها في تلك الدول في وحدة قوية تتقاطع مع البيئة القومية بعالم اليوم .

وعلى الرغم ايضا من ان شركاتها التابعة تعمل في ظل التشريعات القومية المتنوعة غير ان شروط الشركة ابان انشاء استثماراتها في المعاملة الخاصة والتفصيلية في معظم الاحوال ، وبسبب قوتها الاقتصادية الهائلة ونمط الادارة المركزي ، فان هذه الشركات تستطيع توحيد شركاتها التابعة كافة ولم شملها حول مركز رئيس . وهذا ما يؤكد النظرية التي تقول ان نشأة الشركات متعددة الجنسية يرجع فوق كل شيء الى اتجاه السياسة العامة للدولة المتقدمة لتنفذ

اهدافا سياسية واقتصادية واستراتيجية في الخارج . وتتصف الشركة متعددة الجنسية بالخصائص الآتية :

أ- حجمها هائل بالمقارنة ببقية مشروعات الاقتصاد القومي للدولة التي يوجد فيها مركز الرئيس . فالنسبة لاضخم ٥٠٠ شركة امريكية - وهي تلك التي اوردها مجلة فورش في قائمتها السنوية نجد ان الـ ١٨٧ شركة متعددة الجنسية الاضخم تتفوق على بقية الشركات الاخرى ، وكل الشركات الامريكية ، سواء في حجم المبيعات السنوية او قاعدة الاصول الانتاجية مقدره بالدولار .

ب- ونتيجة لقوة الشركات متعددة الجنسية العملاقة ، تبدو هذه الشركات من ناحية ميزانيتها وحجم مبيعاتها السنوية اعظم قدرة من دول قومية حتى في اوربا الغربية .

ج- ان الشركات متعددة الجنسية حتى تلك العملاقة منها تعتمد بدرجة كبيرة على عوائدها من الخارج ، ويتناسب هذا الاعتماد مع درجة اندماجها في الاستثمارات الدولية ، وينعكس على المؤشرات الاقتصادية الاساس سواء نسبة الموجودات في الخارج الى جملة الموجودات الانتاجية مقدره بالدولار ، او نسبة المبيعات في الخارج الى جملة المبيعات السنوية للشركة ، او نسبة المبيعات في الخارج الى جملة عوائد الشركة .

٤-٢ دور الشركات متعددة الجنسية في العولمة :

بعد ان جرى استعراض نشأة الشركات متعددة الجنسية ، وكيف انها شكلت الخطوة الاساس نحو العولمة - وان لم تسم بهذا الاسم خلال المرحلة التي سبقت انتهاء مرحلة الحرب الباردة - وانها هي التي تدفع الى انجاز الجوانب الاخرى للعولمة أي في المجالات السياسية والثقافية والاعلامية ، لتهيئة المباحثات الدولية الملائمة لنشاطها وتطورها وضمان مصالح الدول التي تقف وراءها ، اذ تشكل الشركات متعددة الجنسية احدى الوسائل الاستراتيجية المهمة واداة من بين اهم الادوات لتحقيق الهيمنة العالمية .

تتوزع الشركات العملاقة اليوم بين تسع دول هي اليابان ٦٢ شركة ، الولايات المتحدة ٥٣ شركة ، المانيا ٢٣ شركة ، فرنسا ١٩ شركة ، بريطانيا ١١ شركة ، سويسرا ٨ شركات ، ايطاليا ٥ شركات ، كوريا الجنوبية ٤ وهولندا ٤ ، اذ تحقق (٢٠٠) شركة من هذه الشركات ٣٠% من الناتج العالمي حتى عام ١٩٩٥ ، وتقدر الان بنسبة تتجاوز ٣٣% عن نهاية عام ٢٠٠٠ .

وفي اطار تأكيد فلسفة الاحتكار ، وتأكيد النزعة الفردية التي ترسخها العولمة يؤكد تقرير الامم المتحدة ان ٣٢٨ شخصا من كبار الاثرياء في العالم يساوي حجم ثروتهم النقدية حجم المصادر التي يعيش منها ملياران وثلثمائة مليون شخص من فقراء العالم ، وبعبارة اكثر تحديدا ، فان

٢٠% من كبار اغنياء العالم يقتسمون فيما بينهم ٨٠% من الانتاج المحلي العام على الصعيد العالمي .

ان هذا الحجم الكبير الذي تمثله تلك الشركات في النظام الاقتصادي العالمي الراهن يهيء لها امكانية جبارة في التأثير على مجرى الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاديات التي تعمل فوقها بشكل خاص . ويكفي ان نشير الى ان قيمة المبيعات السنوية لاحداها تتجاوز الناتج القومي الاجمالي لعدد من الدول متوسطة الحجم ، وبذلك فهي قادرة على الحد من سيادة الدول ، فهي تستطيع نقل فروعها من دولة الى اخرى ، بحيث تؤثر على الدولة وتشكل رادعا للدولة المضيفة ، وتمثل هذه الشركات فوق القومية كالمصارف الكبرى وشركات التأمين وبيوتات المال دور الشرطي الذي يؤمن التزام الدولة المضيفة للاستثمارات والتوظيفات الى بلدان اخرى مما يؤدي الى انخفاض اسعار العملات والاسهم والسندات في الدولة المضيفة ، وحدثت ظاهرة الافلاسات المالية على صعيد المصارف الوطنية ، وتشكل الدول الصناعية الجديدة في آسيا اقرب مثال على ذلك ، عندما هزت الازمات المالية دولها مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلند وتايوان ، وطالت حتى اليابان .

٥- الخلاصة

تناولت كثير من البحوث والدراسات التي اهتمت بالعولمة ابعادها السياسية والاقتصادية ، والثقافية ، والتكنولوجية (المعلوماتية) . الا ان هذا البحث سلط الضوء وكشف عن النواحي المالية لظاهرة العولمة بأطار شمولي عام ، والتي تتمثل بالتمويل ، والاستثمارات المالية ، والشركات متعددة الجنسية التي اسهمت في ارساء دعائم العولمة . فبعد الحرب العالمية الثانية حصل تطور كبير في كل من تقنيات التمويل والاستثمارات المالية ، وقد اسهم هذا التطور بشكل كبير في تعزيز ظاهرة العولمة . والشركات متعددة الجنسية من حيث ادارة تمويلها واستثماراتها اخذت هي الاخرى تشكل اساسا لظاهرة العولمة .

المراجع

- 1- Brealey, Richard A. and Myers , Stewart C. principles of corporate Finance , 5th . ed. New Delhi, Tate Mc Graw - Hill , 1996 pp 953 - 979 .
- 2- Weston, J. Fred and Thomas Ecopeland . Managerial Finance - 8th . Ed. , chicago : The Dryden Press , 1986 pp .
- 3- Weston, J. Fred, Besley, Scoot, and Brigham, Eugene, Essentials of Managerial Finance , 8th . Ed., USA : The Dryden Press, 1996 pp. 759 - 784 .
- 4- Van Horne, James C. Fundamentals of Financial Management, 6th . Ed, New Jersey, Prentice - Hall , 1986 .pp , 640 - 664 .
- 5- Gup, Benton E. Prineipless of Financial Management , New York : John Wiley and Sons , 1983 . pp 691 - 710 .

٦- الياسين ، ضاري ، رشيد ، العولمة مضامينها السياسية والاقتصادية والثقافية ، مجلة دراسات دولية ، العدد العاشر ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ص : ١٤٠ - ١٤٩ .